

التصحيح النموذجي

امتحان السداسي الرابع (دورة عادية)/مقياس تقنيات البحث العلمي

السنة الثانية ليسانس حقوق / مج 01

السنة الجامعية 2025/2026

الإجابة عن السؤال الأول

يجيب الطالب بداية بأنها ليست أسماء لمسمى واحد. (01 ن)

يعكف بعدها على إعطاء تعريف واضح ومحدد لكل مصطلح على نحو يفيد التفرقة بين تلك المصطلحات.

المقدمة: إعطاء مفهوم على نحو واضح مختصر ومفيد، مع ضرورة التأكيد على وجوبها في كل البحوث الموجهة والحرّة، ثم يذكر تباعا كل العناصر التي تشتمل عليها المقدمة (ماهية الموضوع وتمييزه، أهمية الموضوع، أسباب اختيار الموضوع، أهداف دراسة الموضوع... الخ، على نحو ما درسناه في المحاضرات ودون ضرورة شرح). (03 ن)

التمهيد: إعطاء مفهوم على نحو واضح مختصر ومفيد مع ضرورة التأكيد على عدم وجوبها كل البحوث، مع التأكيد على أنها تكتب بعد المقدمة وتصب في مبحث أو فصل تمهيدي حسب التقسيم المعتمد في البحث وتشكل سدا لفجوة معرفية بين المقدمة والتمن، تتناول منهجيا الإطار المفاهيمي للموضوع وخلفيته التاريخية أو... ولا يشترط توازنها مع تقسيمات المتن. (02 ن)

التقديم هو نفسه التصدير: قد نصادفه في المؤلفات الحرّة، ويكتب قبل المقدمة من شخص غير المؤلف ذو مكانة علمية، يشيد فيه بالمؤلف أو المؤلف أو بهما معا. (02 ن)

الديباجة: نصادفها عادة في بداية النصوص القانونية الدستورية والدولية تعبيرا عن الأسباب والدوافع والسياق والأهداف التي أدى إلى تبني تلك الأحكام القانونية المعنية، ناهيك أن جزءا أوليا من بقية النصوص القانونية الأخرى والأحكام القضائية يصطلح عليها بالديباجة. (02 ن)

الإجابة عن السؤال الأول

يجيب الطالب بداية بأنها ليست مصطلحات لمدلول واحد. (01 ن)

يعكف بعدها على إعطاء تعريف واضح ومحدد لكل مصطلح على نحو يفيد التفرقة بين تلك المصطلحات.

التوازن النسبي ضابط من ضوابط خطة البحث العلمي، وهو التوازن المطلوب في خطة البحث ومنتته، والذي لا يعني التطابق أو التماثل العددي وإنما يفيد التقارب أو الفارق المقبول. مع مثال (01 ن) التوازن الشكلي، التوازن الكمي، التوازن الهيكلي، التوازن العددي كله يصب في مفهوم واحد، وهو الجانب العددي لتقسيماته البحث وصفحاته، وإن كان الشكلي والهيكل ينعرف أكثر إلى الخطة من حيث التقسيمات والكمي والعددي إلى المتن من حيث الصفحات، مع إعطاء مثال عن الحالتين. (04 ن). التوازن الموضوعي، التوازن الجوهرى، التوازن الكيفي كله يصب في مفهوم واحد يتعلق بتوظيف المادة العلمية وشروحاتها، والذي يفيد التوزيع العادل لأفكار البحث على تقسيمات البحث، وهو ما يتطلب الاعتدال في الشرح، وألا يطغى جانباً على آخر كأن يطغى الفقهي على التشريع والقضائي على نحو فاضح، ناهيك أن كل جزء من البحث يجب أن يسهم في الإجابة عن إشكالية البحث بالنتيجة، مع إعطاء مثال أو أكثر توضيحي للفكرة (04 ن).